

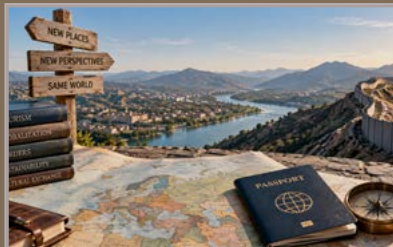


TRENDS RESEARCH & ADVISORY
تريندز للبحوث والاستشارات

اتجاهات المستقبل

تقرير

العدد السادس والعشرون - سبتمبر 2026



CANADA VIRTUAL OFFICE

اتجاهات المستقبل

تقرير

يُعنى «تقرير اتجاهات المستقبل»، الذي يصدره مكتب تريندز الافتراضي في مونتريال باللغتين الإنجليزية والعربية بالدراسات الاستشرافية الحديثة التي تسعى لتحديد اتجاهات المستقبل، والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في هذه الاتجاهات أو في حركة مسارها، وأهم الدراسات التطبيقية التي تبحث تطبيق المعرفة والنظريات العلمية والمعلومات لحل المشكلات وتخطي تحديات الحاضر والمستقبل، ويخصص التقرير جزءاً للأشكال التوضيحية والبيانية التي تختصر أهم الدراسات المعنية بعالم المستقبل وتحدياته.

هيئة التحرير

د. وائل صالح

حمد الحوسني

د. أماني فؤاد

ماري فالي

سارة النيادي

مريم شادي

تحرير وتحقيق، رنا الدقاق

تصميم، وائل عبدالمجيد

1 - دراسات استشرافية

- 4..... ما وراء الحدود الجغرافية: رؤية معاصرة للحدود السياسية في الدراسات السياحية.
القوة الناعمة العالمية: عقدان من التحولات الجيوسياسية
- 6..... واستشراف المستقبل (2004 - 2024)
- 8..... استشراف المستقبل في الفكر الجغرافي: إشكالية ناشئة وآفاق واعدة.
- 10..... جغرافيا المعرفة: كيف تؤثر السياسة العالمية في مسار العلم؟
- 12..... من النزوح القسري إلى تداول الكفاءات؟ تنقل الباحثين الأوكرانيين عقب الغزو الروسي الشامل.

2 - دراسات تطبيقية

- 14..... كيف تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في استشراف الطلب السياحي؟
- 16..... شراكة الإنسان والذكاء الاصطناعي: نحو تعزيز الإتاحة في السياحة الثقافية والتراثية.
- 18..... السياحة المستدامة في عصر الذكاء الاصطناعي: حين لا تكفي التكنولوجيا وحدها.
- 20..... الذكاء الاصطناعي والسياحة المستدامة: تجربة باكستان.
- 22..... كيف نحول رؤى المستقبل إلى قرارات عملية؟ إطار تشغيلي مبتكر.

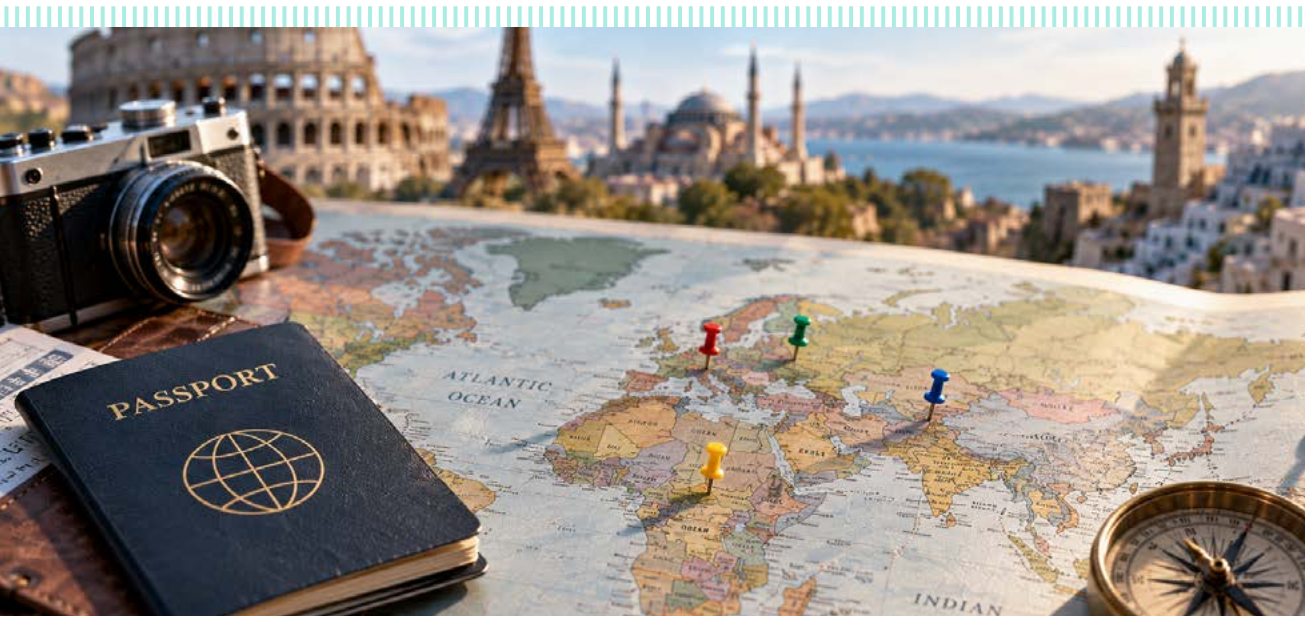
1 دراسات استشرافية

ما وراء الحدود الجغرافية: رؤية معاصرة للحدود السياسية في الدراسات السياحية

د. ج. تيموثي، م. فيتشكوفسكي، وأ. جيلمان. (2026). «أبعاد جديدة للسياحة والحدود السياسية». مجلة دراسات المناطق الحدودية، 41(3)، ص. 577-588.

يسلط هذا البحث الضوء على التحول الذي شهدته العلاقة بين السياحة والحدود السياسية، داعيًا إلى تجاوز النظرة التقليدية للحدود باعتبارها خطوطًا فاصلة بين الدول أو نقاط عبور تنظم حركة الأفراد والبضائع.





**الحدود ليست
كيانات ثابتة، بل
تتغير باستمرار عبر
عمليات متزامنة
من الانفتاح
وتخفيف القيود
من جهة، وإعادة
فرض الضوابط
والقيود من
جهة أخرى**



**غالبًا ما تتحول
المناطق
الحدودية إلى
فضاءات تتقاطع
فيها السياحة
مع قضايا الهجرة
والهوية والذاكرة
الجغرافية
السياسية**

وأزمات الهجرة والأوبئة إلى تشديد الرقابة الحدودية في بلدان أخرى. وهكذا تتأثر السياحة بالتحويلات التي تطرأ على الحدود، كما تسهم بدورها في إعادة تشكيل أهمية المناطق الحدودية اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا.

وفي السياق ذاته يسلط البحث الضوء على عدد من القضايا التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الحديثة، من بينها التعاون السياحي بين الدول المتجاورة، والترويج المشترك للمقاصد السياحية على جانبي الحدود، وتحويل بعض الحدود إلى مواقع ذات قيمة تراثية أو تاريخية تجذب الزوار. كذلك تناقش الدراسات دور المناطق الحدودية في استضافة اللاجئين والمهاجرين؛ إذ غالبًا ما تتحول هذه المناطق إلى فضاءات تتقاطع فيها السياحة مع قضايا الهجرة والهوية والذاكرة والجغرافيا السياسية. وفي ختام البحث، يؤكد الباحثون أن دراسة السياحة تتطلب فهمًا أعمق للتحويلات التي تشهدها الحدود، ويدعون إلى توسيع نطاق البحث ليشمل قضايا مثل الحدود الذكية والتقنيات الرقمية والتغير المناخي والتحديات الجيوسياسية. كما يشددون على أهمية التكامل بين الجغرافيا السياسية ودراسات الهجرة والعلاقات الدولية لفهم العلاقة المتشابكة بين السياحة والحدود. ومن هذا المنطلق، يبرز البحث الحدود بوصفها فضاءات ديناميكية تسهم في تشكيل أنماط جديدة من الحركة والتفاعل والتبادل الثقافي.

فمن منظور الدراسات الحديثة، أصبحت الحدود فضاءات متعددة الأبعاد تتجاوز وظائفها السياسية والجغرافية التقليدية لتؤدي أدوارًا اجتماعية وثقافية واقتصادية مؤثرة.

وفي هذا السياق، يستعرض الباحثون حصيلة عقود من الدراسات التي تناولت السياحة والحدود السياسية، ويقترحون إطارًا تحليليًا أوسع يستوعب التطورات الحديثة في إعادة تشكيل الحدود، وتزايد حركة التنقل، وحركات اللاجئين.

كما يبيّن البحث كيف انتقل الاهتمام العلمي من دراسة الوظائف العملية للحدود، مثل تنظيم حركة السياح والتسويق عبر الحدود وتأثيرها في تنمية المقاصد السياحية، إلى فهم الحدود بوصفها فضاءات اجتماعية وثقافية ورمزية تسهم في تشكيل الهويات والعلاقات الإنسانية، وإعادة تشكيل التراث. وبذلك أصبحت الحدود عاملًا مؤثرًا في صوغ التجربة السياحية ذاتها وما تنطوي عليه من تفاعلات.

ومن أبرز الأفكار التي يطرحها البحث أن الحدود ليست كيانات ثابتة، بل تتغير باستمرار عبر عمليات متزامنة من الانفتاح وتخفيف القيود من جهة، وإعادة فرض الضوابط والقيود من جهة أخرى. ففي بعض المناطق أسهمت العولمة والتكامل الإقليمي والتقدم التكنولوجي في تسهيل التنقل بين الدول وتعزيز السياحة العابرة للحدود. وفي المقابل، أدت الصراعات السياسية والمخاوف الأمنية

دراسات استشرافية

القوة الناعمة العالمية: عقدان من التحولات الجيوسياسية واستشراف المستقبل (2004 - 2024)

م. يعقوب، وآخرون. (2026). «القوة الناعمة العالمية في القرن الحادي والعشرين: قراءة في عقدين من التحولات والتأثير». مجلة اتصالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 13، البحث 313.

تستعرض هذه الدراسة تطور البحوث المتعلقة بالقوة الناعمة على مدى عقدَيْن (2004-2024)، بهدف تتبع مسارات هذا الحقل المعرفي ورصد أبرز اتجاهاته. واعتمد الباحثون على تحليل أكثر من ألفي دراسة منشورة في قاعدة بيانات «ويب أوف ساينس»، للكشف عن الموضوعات الرئيسية والباحثين والدول التي أسهمت في إثراء المعرفة وتشكيل النقاشات العلمية حول القوة الناعمة.





14%

متوسط النمو السنوي
للبحوث في هذا الحقل



يدعو الباحثون إلى
توسيع آفاق البحث
في مجال القوة
الناعمة من خلال
الاستفادة من
إسهامات تخصصات
متعددة، مثل
العلاقات الدولية
وعلوم الاتصال

أن مفاهيم «القوة الناعمة» و«الصين» و«الدبلوماسية العامة» و«الدبلوماسية الثقافية» تمثل النواة الفكرية لهذا الحقل. في حين برزت موضوعات حديثة تشهد نموًا متسارعًا، من بينها التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، والدبلوماسية الرقمية، ودبلوماسية التراث، والدبلوماسية الرياضية. ويعكس هذا التطور تحولًا في طبيعة التنافس الدولي، إذ لم يعد النفوذ العالمي يستند إلى القدرات العسكرية أو الاقتصادية وحدها، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على توظيف الأدوات الثقافية، وأدوات الاتصال والتأثير، وبناء الصورة الذهنية للدول على الساحة الدولية.

وفي ختام الدراسة، يدعو الباحثون إلى توسيع آفاق البحث في مجال القوة الناعمة من خلال الاستفادة من إسهامات تخصصات متعددة، مثل العلاقات الدولية وعلوم الاتصال والدراسات الثقافية والتنمية المستدامة. كما يؤكدون أهمية مواكبة التحولات التي أحدثتها التقنيات الرقمية ومنصات التواصل الحديثة في أدوات التأثير الدولي، إلى جانب زيادة الاهتمام بالدول والمناطق التي لا تزال تحظى بحضور محدود في الأدبيات العلمية. ويرى الباحثون أن فهم القوة الناعمة سيظل عنصرًا أساسيًا لفهم ديناميات النفوذ والتنافس والتعاون بين الدول في عالم يزداد ترابطًا وتعقيدًا باستمرار.

وتكشف الدراسة عن تزايد الاهتمام بالقوة الناعمة بوتيرة لافتة للنظر خلال العقدين الماضيين، إذ بلغ متوسط النمو السنوي للبحوث في هذا الحقل نحو 14%؛ ما يعكس المكانة المتنامية لهذا المفهوم في الدراسات السياسية والدولية.

وقد انصبحت البحوث في بدايتها على مفهوم القوة الناعمة كما طرحها جوزيف ناي، بوصفها قدرة الدول على التأثير في الآخرين من خلال الجاذبية والإقناع بدلًا من القوة العسكرية أو الضغوط الاقتصادية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة التحول في خريطة الإنتاج العلمي في مجال القوة الناعمة، فبينما حافظت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على مكانتهما من حيث التأثير الأكاديمي والاستشهادات العلمية، برزت الصين بوصفها الدولة الأكثر إنتاجًا للبحوث في هذا المجال. ويعكس هذا التحول تغيرات جيوسياسية أوسع، تزامنت مع تنامي اهتمام الصين بتوظيف أدوات القوة الناعمة عبر مبادرات ثقافية وإعلامية ودبلوماسية متنوعة. كما أسهم ذلك في توسيع نطاق الدراسات لتشمل رؤى ومقاربات أكثر تنوعًا، تتجاوز الإطار الغربي التقليدي لفهم النفوذ والتأثير في العلاقات الدولية.

كذلك يكشف التحليل الكمي للدراسات العلمية عن المحاور الرئيسية التي توجه البحوث المعاصرة في مجال القوة الناعمة. فقد أظهرت خرائط الكلمات المفتاحية

دراسات استشرافية

استشراف المستقبل في الفكر الجغرافي: إشكالية ناشئة وآفاق واعدة

د. سيمانان. (2026). «المستقبل بوصفه إشكالية ناشئة في الدراسات الجغرافية». مجلة البيئة والتخطيط (أ): الاقتصاد والفضاء، 58(2)، ص. 159-173.

يستكشف سيمانان في هذا البحث الكيفية التي يمكن بها للجغرافيا أن تقدم إضافة نوعية إلى حقل دراسات المستقبل، بوصفه مجالاً بحثياً متعدد التخصصات. يؤكد الباحث أن الجغرافيا لا تقتصر على دراسة الأماكن والخرائط، بل تمتلك أدوات فكرية تساعد على استشراف الأفراد والمجتمعات لمستقبلهم.





يمكن للجغرافيا أن تقدم إضافة نوعية إلى حقل دراسات المستقبل، بوصفه مجالاً بحثياً متعدد التخصصات



هل المستقبل واقع موضوعي موجود سلفاً ومنتظر من يكتشفه ويتنبأ به، أم أنه يتشكل باستمرار من خلال أفعال البشر وتوقعاتهم السياسية؟

ومن الجوانب المهمة التي تثيرها الدراسة أيضاً مجموعة من التساؤلات الفلسفية المتعلقة بطبيعة المستقبل وكيفية فهمه: إذ ينتقد سيمانان جانباً من الأدبيات المعنية بدراسات المستقبل لأنها تتعامل مع مفهوم «المستقبل» وكأنه أمر بديهي لا يحتاج إلى تعريف أو تفسير. ويتساءل: هل المستقبل واقع موضوعي موجود سلفاً ومنتظر من يكتشفه ويتنبأ به، أم أنه يتشكل باستمرار من خلال أفعال البشر وتوقعاتهم وقراراتهم السياسية؟ ويرى الباحث أن هذه التساؤلات لا تقتصر على الجانب النظري، بل تؤثر مباشرة في كيفية دراسة المستقبل والتخطيط له. لذلك يدعو إلى تعميق النقاش الفلسفي حول طبيعة المستقبل ومعناه، مؤكداً أن ذلك من شأنه تعزيز الأسس النظرية للدراسات الجغرافية وتطوير قدرتها على فهم التحولات المستقبلية وتفسيرها.

وفي الختام، يؤكد الباحث أن القيمة المميزة للجغرافيا في دراسات المستقبل تكمن في تركيزها على دور المكان والعلاقات المكانية في تشكيل حياة الأفراد والمجتمعات. فمن خلال مفاهيم مثل الفضاء والحدود والمسافة والمقياس الجغرافي، يمكن تفسير اختلاف تصورات المجتمعات لمستقبلها وتباين فرصها في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص. وبهذا المعنى، لا يُنظر إلى المستقبل بوصفه زمناً لم يأت بعد فحسب، بل باعتباره نتاجاً مستمراً للتفاعل بين الإنسان ومحيطه المكاني.

وفهم تصوراتهم له وطرائق استعدادهم للتعامل مع تحولاته وتحدياته وترجع أهمية الجغرافيا، في نظره، إلى ما توفره من مفاهيم أساسية، مثل المكان والفضاء والحدود والمسافة والقرب والإقليم، وهي مفاهيم تتيح مقارنة القضايا المستقبلية من زوايا تحليلية قد لا تحظى بالقدر نفسه من الاهتمام في تخصصات أخرى.

ففي مستهل الدراسة، يستعرض الباحث تطور الاهتمام بما يُعرف بـ«جغرافيات المستقبل»، وهو توجه بحثي يدرس العلاقة بين المكان والمستقبل. ويشير إلى أن هذا الحقل شهد توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، فلم يعد مقتصرًا على موضوعات محددة، بل أصبح يشمل قضايا متنوعة، مثل تغير المناخ، والتحولات التكنولوجية، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وغيرها من القضايا المؤثرة في مستقبل المجتمعات والأفراد. لا يكتفي سيمانان بمراجعة البحوث السابقة، بل يقترح إطاراً مفاهيمياً لتطوير الدراسات الجغرافية المعنية بالمستقبل، مؤكداً أهمية توظيف المفاهيم الجغرافية الأساسية في تحليل القضايا المستقبلية. ويركز على ثلاثة محاور رئيسية: القرب والبعد، لما لهما من تأثير في إدراك المجتمعات لآفاق الغد وجاهزيتها للتحولات؛ والمقياس الجغرافي، الذي يقتضي فهم المستقبل عبر مستويات مترابطة من المحلي إلى العالمي؛ والحدود والإقليم، بوصفهما عاملين مؤثرين في توزيع الفرص والموارد المستقبلية بين المجتمعات.

دراسات تطبيقية

جغرافيا المعرفة: كيف تؤثر السياسة العالمية في مسار العلم؟

إ. فوروبييفا، وآخرون. (2026). «سياسات المعرفة العالمية: نقاط التحول، والسمات الوطنية، وفجوات العولمة العلمية». منصة arXiv.

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل جوهري: هل يتطور العلم بمعزل عن العالم المحيط به، أم أنه يتأثر بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ ويرى الباحثون أن النشاط العلمي، برغم طابعه العالمي، لا ينفصل عن سياقه التاريخي والسياسي، بل يتفاعل باستمرار مع المتغيرات التي تشكل الواقع الدولي.





تطور العلم لا
يجري بمعزل عن
مجريات الأحداث،
وإنما يتشكل
داخل منظومة
دولية تتداخل
فيها المصالح
الاستراتيجية
وعلاقات القوة
وأوجه التفاوت
القائمة بين الدول



لم تؤدّ العولمة
إلى محو الفوارق
الوطنية، بل أفرزت
واقعا متفاوتا
تتداخل فيه
الأولويات المحلية
مع التوجهات
الدولية

تحتفظ بأولويات بحثية تعكس ظروفها وتاريخها واحتياجاتها الوطنية. فالموضوعات التي تحظى باهتمام الباحثين في دولة ما قد تختلف عن تلك التي تهتم دولة أخرى، تبعا لتحدياتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

ومن النتائج المهمة كذلك أن العولمة العلمية لم تؤدّ إلى إزالة هذه الاختلافات الوطنية كما كان متوقعا. فبينما أصبحت الدول المتقدمة أكثر تقاربا في اهتماماتها البحثية، لا تزال دول الجنوب العالمي تتبع مسارات أكثر تنوعا ترتبط بواقعها المحلي واحتياجاتها التنموية. ومن ثم، لم تؤدّ

العولمة إلى محو الفوارق الوطنية، بل أفرزت واقعا متفاوتا تتداخل فيه الأولويات المحلية مع التوجهات الدولية. ومن أبرز نتائج الدراسة أن خريطة التأثير العلمي العالمي تشهد تحولا ملحوظا. فبعد عقود من هيمنة الدول الغربية وتراجع احتكارها للمشهد العلمي، برزت قوى جديدة تتولى تطوير أجنداتها البحثية الخاصة وتؤدي دورا متزايدا في إنتاج المعرفة، بما يعزز تنوع مراكز التأثير العلمي عالميا.



وللإجابة عن هذا التساؤل، اعتمدت الدراسة على تحليل ملايين السجلات المتعلقة بالنشر العلمي على امتداد أكثر من خمسين عاما. وأظهرت النتائج أن تطور العلم لا يجري بمعزل عن مجريات الأحداث، وإنما يتشكل داخل منظومة دولية تتداخل فيها المصالح الاستراتيجية وعلاقات القوة وأوجه التفاوت القائمة بين الدول، وهو ما يترك بصماته الواضحة على إنتاج المعرفة وتداولها على المستوى العالمي. وتظهر الدراسة أن البحث العلمي يتطور عادة بصورة تدريجية وتراكمية، غير أن بعض الأحداث الكبرى قد تحدث تحولات سريعة في أولوياته.

فقد دفعت أزمات عالمية مثل كارثة تشيرنوبيل، وهجمات 11 سبتمبر، وجائحة كوفيد-19 الباحثين إلى التركيز على قضايا جديدة، ما يدل على أن الأحداث السياسية والاجتماعية الكبرى لا تؤثر في المجتمعات فحسب، بل تُعيد أيضا تشكيل اهتمامات البحث العلمي. وعلى المستوى الوطني، تظهر الدراسة أن لكل دولة «بصمتها العلمية» الخاصة التي تميز توجهاتها البحثية وأنماط إنتاج المعرفة فيها. فعلى الرغم من ازدياد التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحوث، لا تزال الدول

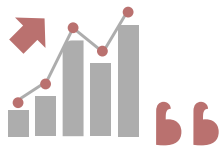
دراسات استشرافية

من النزوح القسري إلى تداول الكفاءات؟ تنقل الباحثين الأوكرانيين عقب الغزو الروسي الشامل

م. هلا دتشينكو. (2026). «تداعيات الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا على الحراك الدولي للباحثين الأوكرانيين». منصة arXiv.

تبحث هذه الدراسة في الكيفية التي أعاد بها الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا رسم مسارات تنقل الباحثين الأوكرانيين وتعاونهم العلمي على الصعيد الدولي.





أعاد الغزو الروسي
الشامل لأوكرانيا
رسم مسارات تنقل
الباحثين الأوكرانيين
وتعاونهم العلمي
على الصعيد الدولي



بعد الغزو ارتفعت
نسبة الباحثين
الجامعيين
الأوكرانيين الذين
نشرت لهم بحوث
ضمن أكثر 10% من
الدراسات استشهداً
عالمياً.

الجامعيين منذ عام 2022. وقد أظهرت مؤشرات الاستشهادات العلمية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط التأثير البحثي بين الباحثين الذين انتقلوا إلى الخارج قبل الغزو وأولئك الذين غادروا البلاد بعده. غير أن الفروق برزت بين الباحثين الأكثر تأثراً؛ فبعد الغزو ارتفعت نسبة الباحثين الجامعيين الأوكرانيين الذين نشرت لهم بحوث ضمن أكثر 10% من الدراسات استشهداً عالمياً. في حين تراجعت هذه النسبة بين الباحثين المنتمين إلى الأكاديمية الوطنية الأوكرانية للعلوم. وتخلص الدراسة إلى أن الآثار الطويلة المدى لهذا الحراك الأكاديمي لا تزال غير واضحة. فمع أن مغادرة عدد من الباحثين ذوي الإنتاج العلمي المرتفع تثير مخاوف بشأن خسارة الكفاءات، فإن التنقل الدولي لا يعني بالضرورة فقدان أوكرانيا لهذه الطاقات بصورة دائمة. فإذا نجحت السياسات الحكومية في تهيئة الظروف التي تشجع الباحثين على العودة إلى بلادهم، أو تعزيز التعاون الدولي والاستفادة من الكفاءات العلمية الأوكرانية في الخارج، فقد تتحول موجة التنقل القسري الحالية إلى ما يُعرف بـ«تداول الكفاءات». ومن شأن هذا النهج أن يعزز اندماج أوكرانيا في الشبكات العلمية العالمية. ويدعم جهود إعادة الإعمار بعد الحرب، ويسهم في بناء منظومة تعليم عالٍ وبحث علمي أكثر قدرة على الصمود، وأوسع ارتباطاً بالعالم، وأقدر على المنافسة.

وتبحث فيما إذا كانت هذه الموجة غير المسبوقة من التنقل تمثل خسارة للكفاءات العلمية أم فرصة يمكن أن تسهم مستقبلاً في إعادة بناء المنظومة العلمية الأوكرانية.

وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمدت الدراسة على بيانات ببيومترية مستمدة من قاعدة بيانات «سكوبس»، وقرنت أنماط تنقل الباحثين الأوكرانيين قبل الغزو (2020-2021) وخلال العامين الأولين من الحرب (2022-2023). وركز التحليل على الباحثين العاملين في الجامعات الأوكرانية وفي الأكاديمية الوطنية الأوكرانية للعلوم، اللتين تضمّان أغلبية الباحثين في البلاد.

وتُظهر نتائج الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الباحثين الأوكرانيين الذين انتقلوا إلى الخارج بعد الغزو الروسي؛ ولاسيما من العاملين في الجامعات. وقد أسهم تدهور الأوضاع الأمنية وتضرر البنية التحتية البحثية، إلى جانب برامج الدعم التي أطلقتها حكومات ومؤسسات دولية، في تسريع هذه الحركة. وكانت ألمانيا وبولندا من أبرز الوجهات التي استقطبت الباحثين الأوكرانيين بفضل ما وفرتهم من فرص دعم واستمرار للعمل الأكاديمي.

كما أعادت الحرب رسم خريطة تنقل الباحثين الأوكرانيين، فبعد أن كانت روسيا الوجهة الرئيسية للباحثين التابعين للأكاديمية الوطنية الأوكرانية للعلوم في عامي 2020 و2021، تراجعت مكانتها بعد الغزو لمصلحة ألمانيا والصين وبولندا. وفي الوقت نفسه، ازدادت جاذبية الوجهات الأوروبية للباحثين

2 دراسات تطبيقية

كيف تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في استشراف الطلب السياحي؟

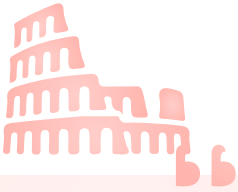
إ. ف. الزمزمي. (2026). «استشراف الطلب السياحي عبر تقنيات الذكاء الصناعي: توظيف مؤشرات عدم الاستقرار السياحي لتحسين دقة التوقعات». مجلة الاستدامة، 18(11)، 5503.

في ظل الأزمات العالمية والتوترات الإقليمية والتحول المتسارع في سلوك المسافرين، أصبح التنبؤ بالحركة السياحية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، تستكشف الدراسة إمكانات تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين التنبؤ بالطلب السياحي في بيئات تتسم بعدم اليقين وعدم الاستقرار الجيوسياسي.





**تأثيرات عدم اليقين
على الصعيد
الجيوستراتيجي تتجاوز
ما يمكن رصده عبر
المؤشرات السياحية
فقط**



**يدعو الباحثون إلى
توسيع آفاق البحث
في مجال القوة
الناعمة من خلال
الاستفادة من
إسهامات تخصصات
متعددة، مثل
العلاقات الدولية
وعلوم الاتصال**

وإن كان أحدها أفضل أداة من غيره. ويعزو الباحث هذه الصعوبة إلى أن تأثيرات عدم اليقين على الصعيد الجيوستراتيجي تتجاوز ما يمكن رصده عبر المؤشرات السياحية فقط. أما التنبؤ بالطلب السياحي فجاءت نتائجه أكثر قوة؛ إذ تمكن النموذج الأفضل أداءً، بعد إدراج مؤشر عدم الاستقرار السياحي، من تفسير نحو 58% من التغيرات في الطلب السياحي. وأظهر التحليل أن الخصائص الإقليمية؛ ولا سيما في منطقة مكة المكرمة، إلى جانب المخاطر الجيوستراتيجية والشعور بالأمن، كانت من أبرز العوامل المؤثرة. وتشير هذه النتائج إلى أن البيانات السياحية، برغم محدوديتها في قياس عدم الاستقرار الجيوستراتيجي مباشرة، توفر مؤشرات سلوكية قيّمة تساهم في تحسين التنبؤ بالطلب السياحي.

وفي الختام، يؤكد الباحث أن تقنيات الذكاء الاصطناعي توفر أدوات واعدة لدعم التخطيط السياحي في ظل تزايد حالة عدم اليقين في العالم الحاضر. فكلما تحسنت القدرة على استشراف المتغيرات المحتملة، ازدادت قدرة الجهات السياحية على التكيف مع الأزمات والحفاظ على نموها. كما يدعو إلى توسيع نطاق الدراسات المستقبلية من خلال دمج مصادر بيانات متنوعة، مثل المؤشرات السياسية والمناخية وبيانات النقل ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يساهم في تطوير نماذج أدق وأشمل للتنبؤ بالطلب السياحي.

وتنطلق من إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتلبية الحاجة إلى أدوات تنبؤية قائمة على البيانات تدعم التخطيط السياحي في ظل المتغيرات التي تحد من دقة أساليب التنبؤ التقليدية.

استندت الدراسة إلى بيانات سياحية للفترة 2015-2024 شملت أعداد السياح ومدة الإقامة والإنفاق والأنشطة السياحية. ولتقدير أثر الاضطرابات الجيوستراتيجية، طور الباحث مؤشراً لعدم الاستقرار السياحي يعكس التغيرات في أعداد الزوار والإنفاق خلال فترات الاضطراب. كما استخدمت الدراسة نماذج ذكاء اصطناعي لتحليل العوامل المؤثرة في الطلب السياحي، وقدمت إطاراً يوضح دور الاستقرار الأمني والبنية التحتية وتجربة السائح والصورة الذهنية للوجهة في تشكيل هذا الطلب. تبنت الدراسة إطاراً من مرحلتين؛ إذ جرى أولاً التنبؤ بمؤشر عدم الاستقرار السياحي اعتماداً على المتغيرات السياحية، ثم دمج هذا المؤشر في نماذج التنبؤ بالطلب السياحي. كما قارنت بين خمسة نماذج تنبؤية لتقييم دقتها، وقدمت إطاراً مفاهيمياً يوضح كيف يؤثر عدم اليقين الجيوستراتيجي، والشعور بالأمن، والبنية التحتية، والتجارب السياحية في الطلب السياحي بصورة مباشرة وغير مباشرة.

أظهرت النتائج أن التنبؤ بمؤشر عدم الاستقرار السياحي كان تحدياً للنماذج المستخدمة، إذ حققت جميعها قدرة تفسيرية محدودة،

دراسات تطبيقية

شراكة الإنسان والذكاء الاصطناعي: نحو تعزيز الإتاحة في السياحة الثقافية والتراثية

س. وانغ، وآخرون. (2026). «هل يجعل الذكاء الاصطناعي السياحة الثقافية والتراثية أكثر إتاحة؟ رؤى من مراجعة قائمة على التصميم وإطار للتفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي». مجلة تكنولوجيا المعلومات والسياحة.

تتناول الدراسة دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشمول والإتاحة، بما يضمن استفادة جميع الزوار من التجارب السياحية. فبينما ركزت معظم الدراسات على السياحة الذكية وتخصيص التجارب السياحية، لم تحظ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بالاهتمام نفسه.





معظم أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد على البيانات السلوكية والبيئية المحيطة



هناك ثلاثة شروط لنجاح التعاون بين الإنسان والذكاء الاصطناعي: الوضوح، والمرونة، والمساءلة

ويطرح الباحثون أربع ركائز لتحقيق سياحة أشمل: تنوع أساليب التفاعل، وإشراك المستخدمين في التصميم، وتطوير الخدمات انطلاقاً من تجربة الزائر، واعتماد أطر تنظيمية (حوكمة) تستند إلى مبادئ أخلاقية. ويرون أن الإتاحة لا تتحقق بالتكنولوجيا وحدها، بل من خلال تصميم يراعي احتياجات المستخدمين ويشجع مشاركتهم. كما تؤكد التحديات المتعلقة بالشفافية والخصوصية والمراقبة السلوكية والتصنيف التالي للمستخدمين أن التقدم التقني، مهما بلغ، لا يضمن شمول جميع الزائرين بمفرده.

وانطلاقاً من هذه النتائج، قدّم الباحثون إطاراً يوضح أن إتاحة التجارب السياحية للجميع تعتمد على تفاعل أربعة عناصر هي: البيانات، والذكاء الاصطناعي، والمستخدمون، والأطر التنظيمية. ومن خلال هذا الإطار تم التأكيد أن تحقيق سياحة أشمل يتطلب الشفافية في استخدام البيانات، وأنظمة ذكاء اصطناعي تتيح للمستخدمين فهم كيفية اتخاذ قراراتها، وإشراك المستخدمين. وآليات واضحة للمساءلة. كما تتبلور ثلاثة شروط لنجاح التعاون بين الإنسان والذكاء الاصطناعي: الوضوح، ومرونة التفاعل بما يتيح للمستخدم التأثير في كيفية عمل النظام، والمساءلة. وبذلك تقدم الدراسة إطاراً عملياً ومفاهيمياً لتطوير أنظمة سياحية أكثر شمولاً وأخلاقية وقدرة على التكيف.

تنظر الدراسة إلى مفهوم الإتاحة في السياحة بوصفه نتاجاً للتفاعل بين الذكاء الاصطناعي والمستخدمين والمؤسسات وتصميم الخدمات، لا نتيجة لاستخدام التكنولوجيا وحدها. استندت الدراسة إلى مراجعة منهجية شملت 66 دراسة محكمة نُشرت بين عامي 2022 و2026. وتناولت من منظور التفاعل بين الإنسان والتكنولوجيا وتصميم الخدمات، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الإتاحة وتحسين تجارب الزوار، لا في رفع الكفاءة التقنية فحسب.

وأظهرت المراجعة أن معظم أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد على البيانات السلوكية والبيئية المحيطة، مثل أنماط التنقل وسجل التفاعلات والموقع والظروف، لتكييف الخدمات والتوصيات بما يتناسب مع احتياجات كل زائر. ورغم إسهامها في تحسين التوصيات والإرشاد الفوري، تفترض هذه الأنظمة أن سلوك الزوار يعكس احتياجاتهم بدقة، وهو ما قد لا ينطبق على الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ قد تعكس سلوكياتهم قيوداً حركية أو حسية أكثر من تفضيلاتهم الفعلية.

تحدد الدراسة ثلاثة أدوار للذكاء الاصطناعي في السياحة الثقافية والتراثية: تحسين تفاعل الزوار مع المحتوى، ودعم التنقل والإتاحة، والمساعدة في إدارة الوجهات السياحية واتخاذ القرار. لكنها تشير في الوقت نفسه إلى استمرار التحديات المرتبطة بالشفافية والمساءلة وتحكّم المستخدم.

دراسات تطبيقية

السياحة المستدامة في عصر الذكاء الاصطناعي: حين لا تكفي التكنولوجيا وحدها

أ. بلقايد، و ه. ر. كوميثا. (2026). «الذكاء الاصطناعي والسياحة المستدامة: مراجعة نقدية لتحديات الحوكمة ومتطلبات الإدارة». مجلة ديسكوفر للاستدامة، 7، 803.

تتناول هذه الدراسة الدور المتزايد للذكاء الاصطناعي في دعم السياحة المستدامة، أي السياحة التي توازن بين العوائد الاقتصادية والحفاظ على البيئة وتحقيق المنافع للمجتمعات المحلية.





تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل: التعلم الآلي، والتحليلات التنبؤية، ومعالجة اللغات الطبيعية، أصبحت جزءًا متزايد الأهمية في إدارة السياحة



الذكاء الاصطناعي يدعم الاستدامة اقتصاديًا وبيئيًا واجتماعيًا، لكنه لا يفيد الجميع بالقدر ذاته

تعميمها على المقاصد كافة؛ إذ يعتمد النجاح على وجود أطر منظّمة فعالة وسياسات واضحة وقدرات مؤسسية قادرة على تحويل التحليلات إلى إجراءات عملية. وأبرزت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يدعم الاستدامة اقتصاديًا وبيئيًا واجتماعيًا، لكنه لا يفيد الجميع بالقدر ذاته. فالفجوات الرقمية وضعف البنية التحتية ونقص المهارات والتحيزات الخوارزمية، التي قد تؤدي إلى نتائج غير عادلة لبعض الفئات، قد تعزز أوجه عدم المساواة القائمة بدلًا من تقليصها. كما كشفت المراجعة عن تحديات تتعلق بالتكلفة والخصوصية وحماية البيانات وشفافية القرارات الآلية. وقد تسهم هذه الأنظمة، من غير قصد، في توسيع الفجوة بين المؤسسات الكبرى والجهات الأصغر، بينما يحد غياب الأطر التنظيمية الواضحة من القدرة على تحديد المسؤوليات والمحاسبة.

ويتمثل الإسهام الرئيسي للدراسة في النظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه جزءًا من حوكمة السياحة، لا أداة تقنية فحسب. وتؤكد أن دوره في دعم الاستدامة يعتمد على تكامل التكنولوجيا مع الأطر المؤسسية والتنظيمية ومشاركة أصحاب المصلحة. كما تدعو إلى تعزيز الشفافية والشمول الرقمي وتطوير أطر تنظيمية ملائمة، وتخلص إلى أن السياحة المستدامة تتطلب حوكمة أخلاقية وشاملة بقدر حاجتها إلى التكنولوجيا.

وترى أن تأثير الذكاء الاصطناعي يتجاوز الابتكار التقني ليشمل الحوكمة والقدرات المؤسسية والسياسات العامة. وتنطلق الدراسة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولاسيما الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 13 (العمل المناخي)، لتطرح الذكاء الاصطناعي بوصفه قوة مؤثرة في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة.

واستندت الدراسة إلى مراجعة منهجية واسعة للأبحاث المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في السياحة، شملت نحو 120 دراسة جمعت من قواعد بيانات علمية متخصصة، بهدف استكشاف فوائد هذه التقنيات وتحدياتها. كما قيّمت أيضًا جودة الدراسات، واختلاف السياقات التي طبقت فيها، وانعكاساتها على الحوكمة، والفجوات بين الجهات السياحية المتقدمة والنامية. وأظهرت النتائج أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل: التعلم الآلي، والتحليلات التنبؤية، ومعالجة اللغات الطبيعية، أصبحت جزءًا متزايد الأهمية في إدارة السياحة؛ إذ تسهم في التنبؤ بالطلب وحركة الزوار، وتحسين التسعير والخدمات، ومراقبة استخدام الموارد والطاقة. ومع ذلك، تؤكد الدراسة أن هذه التقنيات لا تقود بالضرورة إلى نتائج مستدامة بمفردها، كما أن نتائج التجارب الناجحة في الجهات المتقدمة لا يمكن

دراسات تطبيقية

الذكاء الاصطناعي والسياحة المستدامة: تجربة باكستان

م. كاشف، و د. محمد. (2026). « الذكاء الاصطناعي والسياحة المستدامة: استكشاف المعضلات الأخلاقية في وجهة سياحية ناشئة بالجنوب العالمي». مجلة الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات، 6(3)، 267.

يتناول الباحثان في هذه الدراسة الأبعاد الأخلاقية لتبني الذكاء الاصطناعي في السياحة المستدامة من خلال دراسة حالة نوعية في باكستان. وبرغم تزايد الاعتماد على هذه التقنيات لما توفره من فرص لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات السياحية.





تركز الدراسة على فهم كيف تؤثر الاعتبارات الأخلاقية في تبني الذكاء الاصطناعي في القطاع السياحي الباكستاني



أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات، والارتقاء بتجربة الزوار، وتعزيز إدارة الموارد، ودعم جهود المراقبة البيئية وإتاحة الخدمات السياحية لشريحة أوسع من المستخدمين

العمليات، والارتقاء بتجربة الزوار، وتعزيز إدارة الموارد، ودعم جهود المراقبة البيئية وإتاحة الخدمات السياحية لشريحة أوسع من المستخدمين؛ لكن هذه المكاسب لا تخلو من تحديات أخلاقية بارزة، أبرزها قضايا حماية البيانات الشخصية، والتحيز في اتخاذ القرارات الآلية، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا، وصعوبة فهم آليات عمل الأنظمة الذكية، وانتشار المعلومات المضللة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، فضلاً عن تعميق الفجوة بين المؤسسات السياحية المتقدمة تقنياً ونظيراتها الأصغر حجماً والأقل موارد.

وكشفت نتائج الدراسة عن أربعة محاور رئيسية: أولها أهمية وضوح آليات عمل الذكاء الاصطناعي تعزيزاً للمصداقية والمساءلة، وثانيها ضرورة ضمان استفادة مختلف الجهات السياحية من التقنيات بصورة متكافئة، وثالثها مواجهة التحديات المرتبطة بحماية البيانات والأمن السيبراني، ورابعها بناء القدرات وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية بوصفه ركيزة أساسية لتبني الذكاء الاصطناعي على نحو مسؤول ومستدام.

ويخلص الباحثان إلى أن الحوكمة الأخلاقية هي العامل الحاسم في توجيه استخدام الذكاء الاصطناعي نحو تحقيق السياحة المستدامة، داعين إلى مزيد من الدراسات المقارنة لمتابعة تطور تبني هذه التقنيات وآثارها في الجهات السياحية الناشئة.

يؤكد الباحثان أن هذه المزايا لا تخلو من تحديات أخلاقية جوهريّة لا تحظى بالاهتمام البحثي الكافي؛ ولا سيما في سياق الوضع في الدول النامية. وانطلاقاً من نظرية السياحة المستدامة، تركز الدراسة على فهم كيف تؤثر الاعتبارات الأخلاقية في تبني الذكاء الاصطناعي في القطاع السياحي الباكستاني، وتطرح إطاراً استرشادياً مستمداً من واقع التجربة الباكستانية، يمكن الاستفادة منه في تعزيز ممارسات السياحة المستدامة في الاقتصادات السياحية الناشئة.

تتبنى الدراسة منهجاً نوعياً استكشافياً من خلال إجراء مقابلات مع عشرة من المعنيين بقطاع السياحة، من بينهم مالكو منشآت سياحية ومسؤولون في هيئة السياحة الباكستانية. واختير المشاركون بناءً على خبرتهم في القرارات المتعلقة بتوظيف الذكاء الاصطناعي. ونظراً إلى أن استخدام هذه التقنيات لا يزال في مراحله الأولى في باكستان، فقد أتاح هذا النهج استكشاف التحديات الأخلاقية الناشئة المرتبطة بها.

كما تستعرض الدراسة مجموعة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي أخذت تُحدث تحولاً متزايداً في قطاع السياحة، بما في ذلك تحليل البيانات، والتنبؤ بالاتجاهات، والتعرف البصري، والمساعدات الذكية، وأنظمة التسعير المتغيرة، ومنصات إدارة الجهات السياحية. وقد أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة

دراسات تطبيقية

كيف نحول رؤى المستقبل إلى قرارات عملية؟ إطار تشغيلي مبتكر

م. بروكوبيو، وآخرون. (2026). «ديفلاي كومباس: إطار عملي لتحويل الرؤى المستقبلية إلى قرارات قابلة للتنفيذ». المجلة الأوروبية لبحوث المستقبل، 14، 10.

تقدم هذه الدراسة إطار «ديفلاي كومباس»، وهو إطار تشغيلي يهدف إلى تحويل مخرجات الرؤى المستقبلية إلى أدوات داعمة لصنع القرار على مستوى المؤسسات. وبرغم تنوع أدوات استشراف المستقبل، يرى الباحثون أن أثرها يظل محدودًا ما لم تُدمج في عمليات الحوكمة واتخاذ القرار.





إطار «ديفلاي كومباس» هو إطار تشغيلي يهدف إلى تحويل مخرجات الرؤى المستقبلية إلى أدوات داعمة لصنع القرار على مستوى المؤسسات



يتمثل أحد أبرز إسهامات الدراسة في تقديم رؤية جديدة لتقييم الاستشراف لا تقتصر على دقة التوقعات

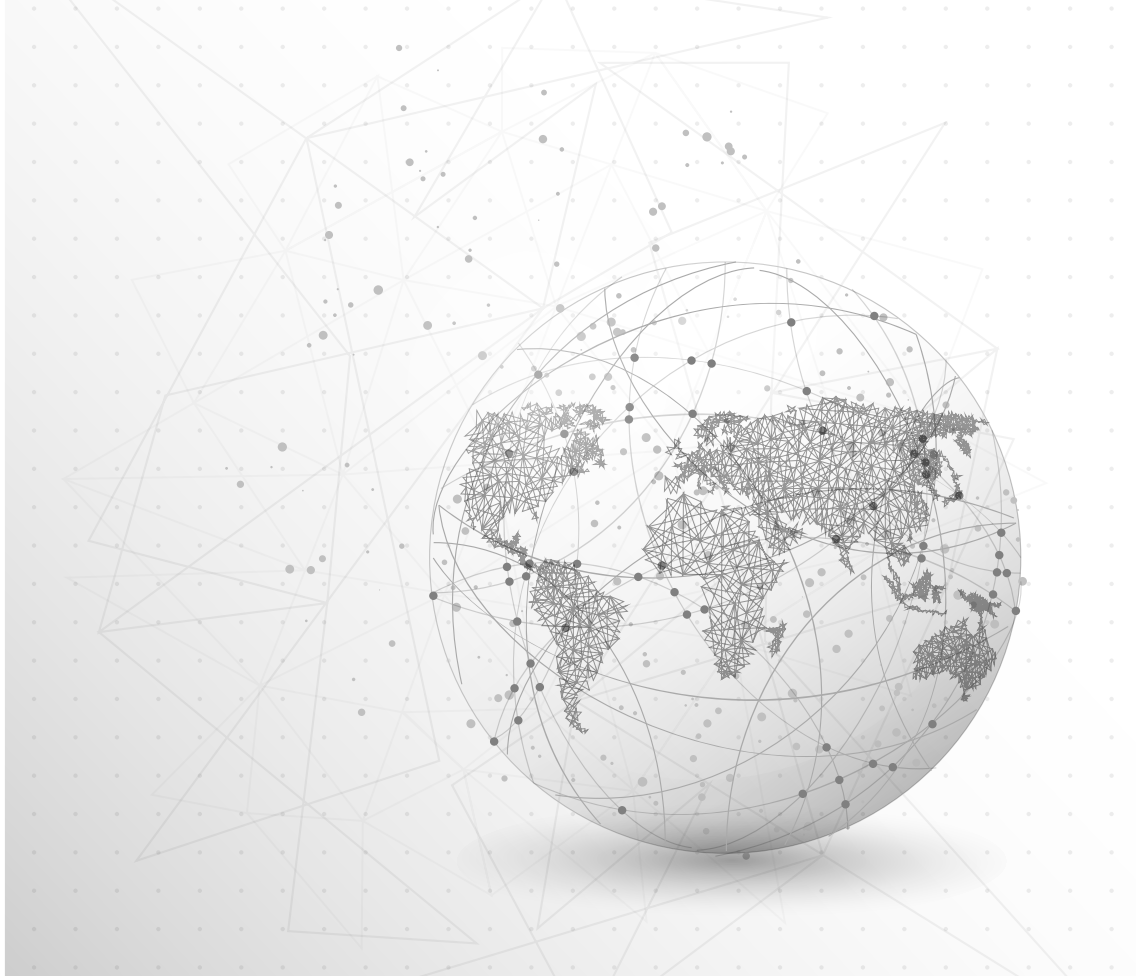
الاستشراف بصنع القرار والتعلم المؤسسي في دورة متواصلة من التطوير والتكيف. ويتمثل أحد أبرز إسهامات الدراسة في تقديم رؤية جديدة لتقييم الاستشراف لا تقتصر على دقة التوقعات، وذلك انطلاقاً من أن القرارات المؤسسية تسهم بدورها في تشكيل المستقبل. ولهذا، يقترح الباحثون مجموعة من المعايير التي تركز على الشفافية، وقابلية المراجعة، ومشاركة الجهات المعنية، واتساق القرارات مع القيم المؤسسية، والاستعداد للتحويلات المفاجئة، ودمج الاستشراف في منظومة الحوكمة، بما يعزز تحويل الرؤى المستقبلية إلى قرارات أكثر فاعلية ومساءلة.

وتخلص الدراسة إلى أن تطور الاستشراف الموجّه لدعم الحوكمة لا يعتمد بالدرجة الأولى على تطوير أدوات تنبؤ أكثر تعقيداً، بل على قدرة المؤسسات على دمج الرؤى الاستشرافية في عملية صنع القرار بصورة مستمرة. وانطلاقاً من ذلك، يدعو الباحثون إلى توسيع الاختبارات التطبيقية للإطار المقترح في قطاعات وسياقات مختلفة. ومن خلال الجمع بين الذكاء الاصطناعي والخبرة البشرية والتعلم المؤسسي المتواصل، يقدم إطار «ديفلاي كومباس» رؤية مبتكرة تجعل من استشراف المستقبل أداة عملية لتعزيز الحوكمة الاستراتيجية وصنع قرارات أكثر جاهزية للمستقبل.

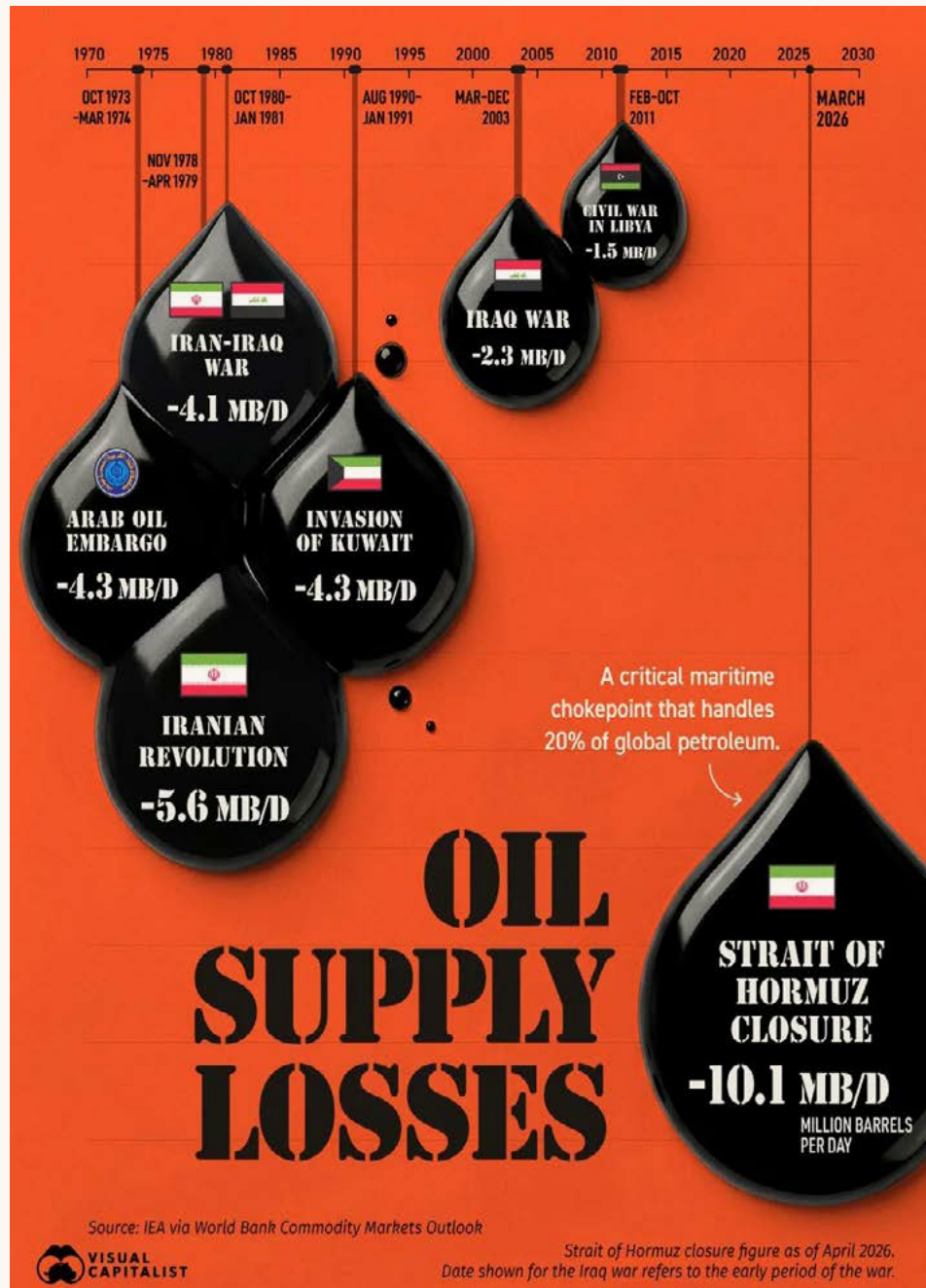
لذلك، تدعو الدراسة إلى توظيف أدوات استشراف المستقبل كقدرة مؤسسية داعمة لصنع القرار، بدلاً من حصرها في التنبؤ بالمستقبل، بما يساعد المؤسسات على التعامل بمرونة وفاعلية مع حالات عدم اليقين.

تتخذ الدراسة طابعاً نظرياً، إذ تستند إلى مجموعة من البحوث السابقة حول حوكمة التعليم العالي، (بأبعادها التنظيمية والإدارية)، واستشراف الاتجاهات، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في رصد التغيرات الناشئة والتكيف الاستراتيجي. وبدلاً من التركيز على دراسة حالة محددة، تجمع هذه الخبرات في إطار عملي متكامل، تدعمه أمثلة تطبيقية من قطاع التعليم العالي، مع تأكيد الحاجة إلى مزيد من الدراسات لاختبار فاعليته في سياقات متنوعة.

ويرتكز إطار «ديفلاي كومباس» على أربعة عناصر مترابطة: أولها تحديد المسارات المستقبلية التي تنسجم مع استدامة المؤسسات ومسؤولياتها الأخلاقية، وثانيها الاعتماد على الجمع بين أدوات الذكاء الاصطناعي والخبرة البشرية لرصد المؤشرات المبكرة للتغيير، وثالثها توفير آليات لاكتشاف التحويلات المفاجئة التي تفرض مراجعة الافتراضات السائدة، ورابعها تحويل الرؤى الاستشرافية إلى خطوات عملية من خلال المبادرات التجريبية والمتابعة المستمرة، بما يضمن ربط

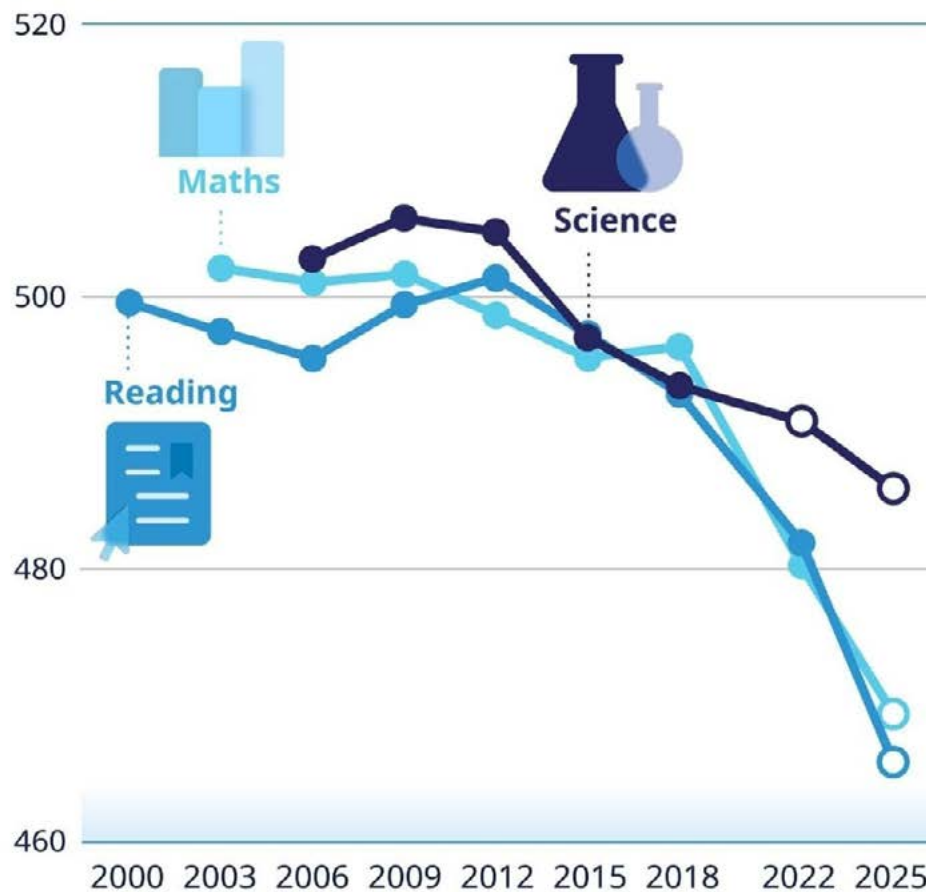


3 - المستقبل في أرقام



Science, reading and mathematics performance has fallen for over a decade

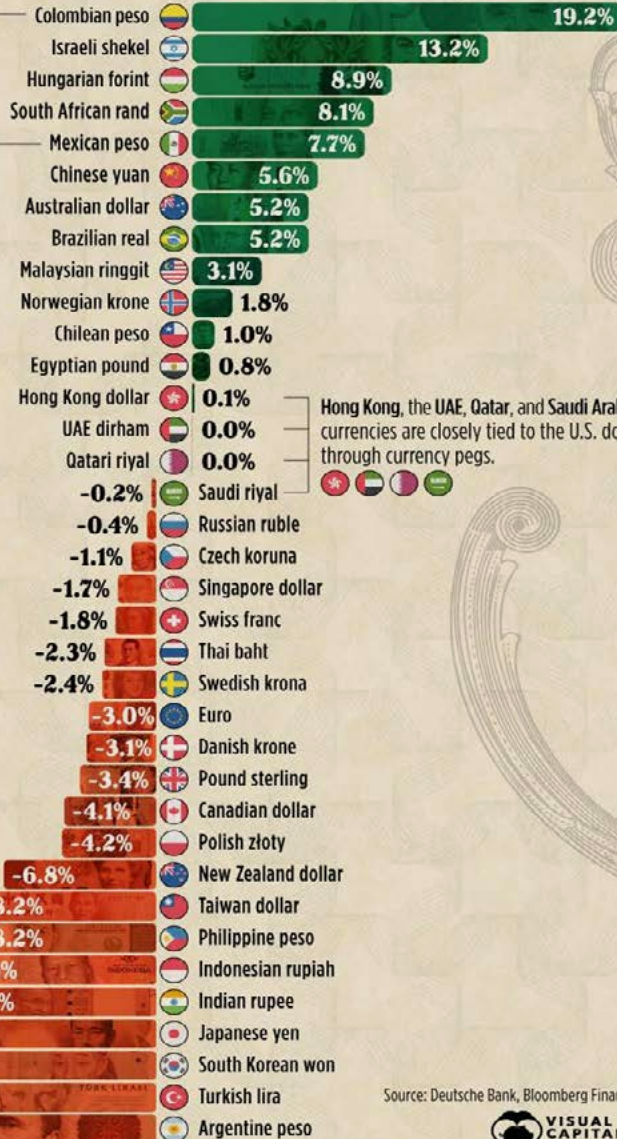
Score points



THE WORLD'S CURRENCIES vs. THE U.S. DOLLAR

ONE-YEAR CHANGE AS OF JUNE 30, 2026

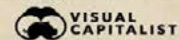
High interest rates in countries like Colombia and Mexico attract foreign investors, lifting their currencies.



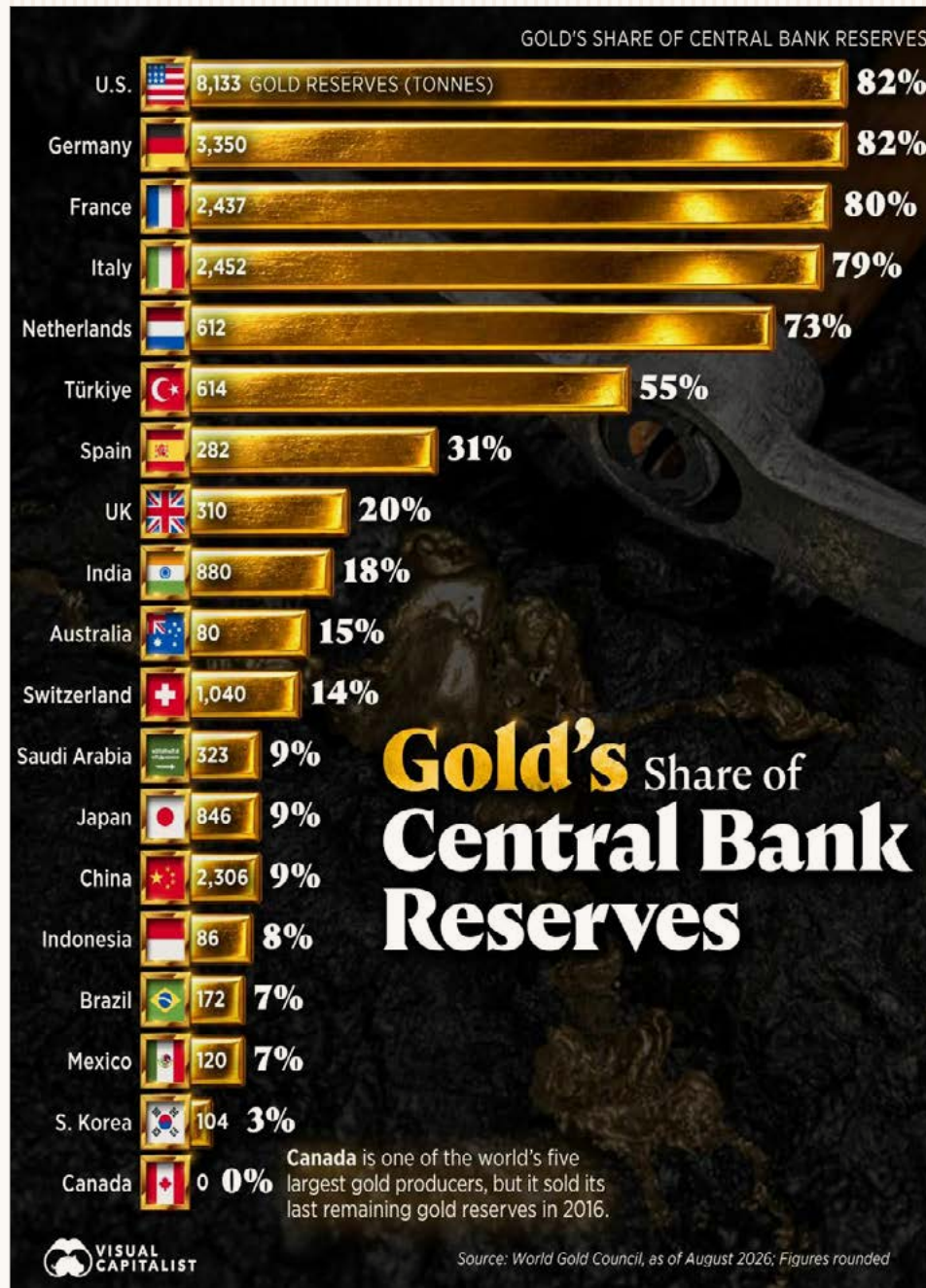
Hong Kong, the UAE, Qatar, and Saudi Arabia's currencies are closely tied to the U.S. dollar through currency pegs.

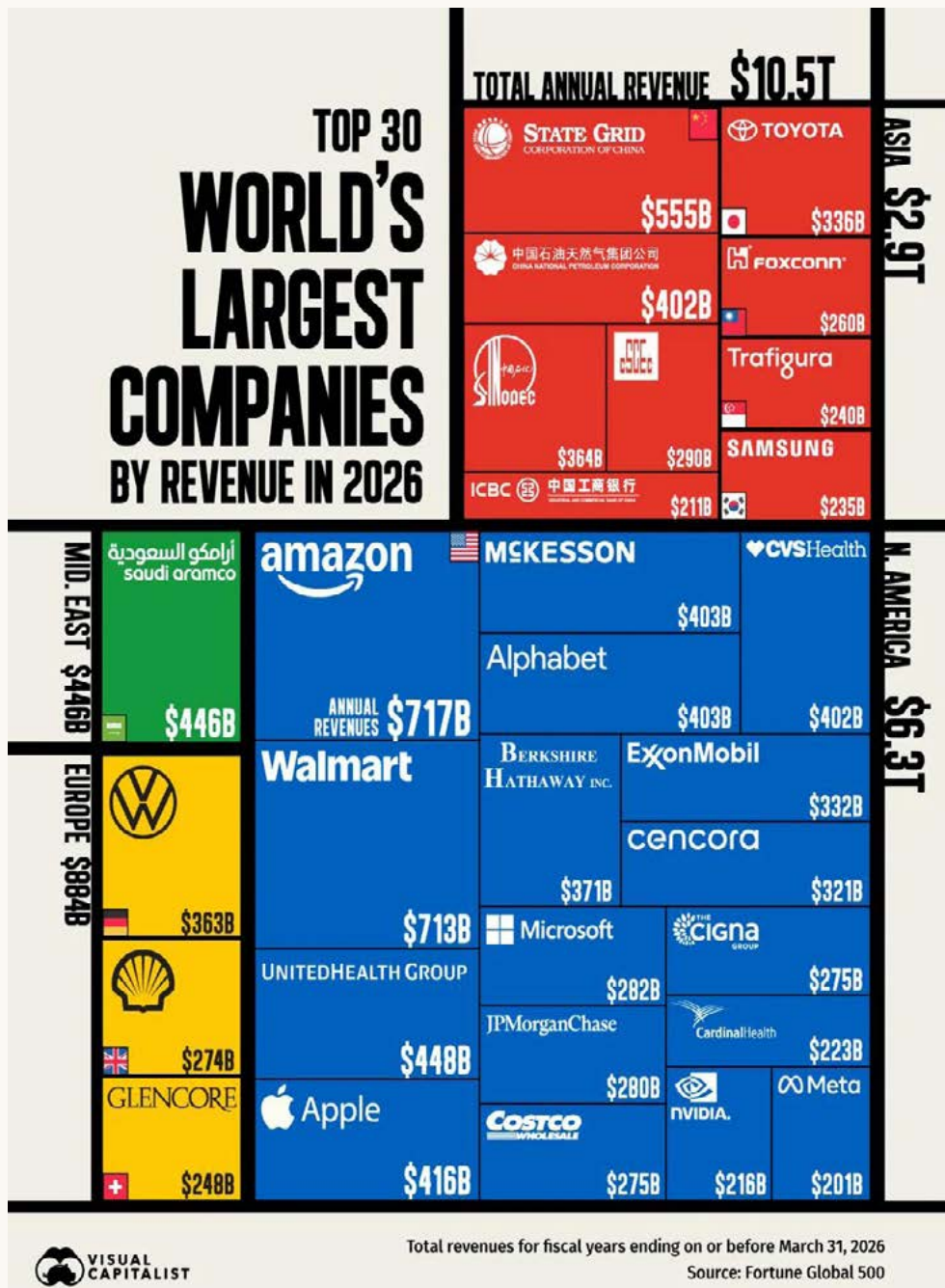
High energy prices require import-dependent countries in Asia to buy more dollars, dragging down their currencies.

Source: Deutsche Bank, Bloomberg Finance LP







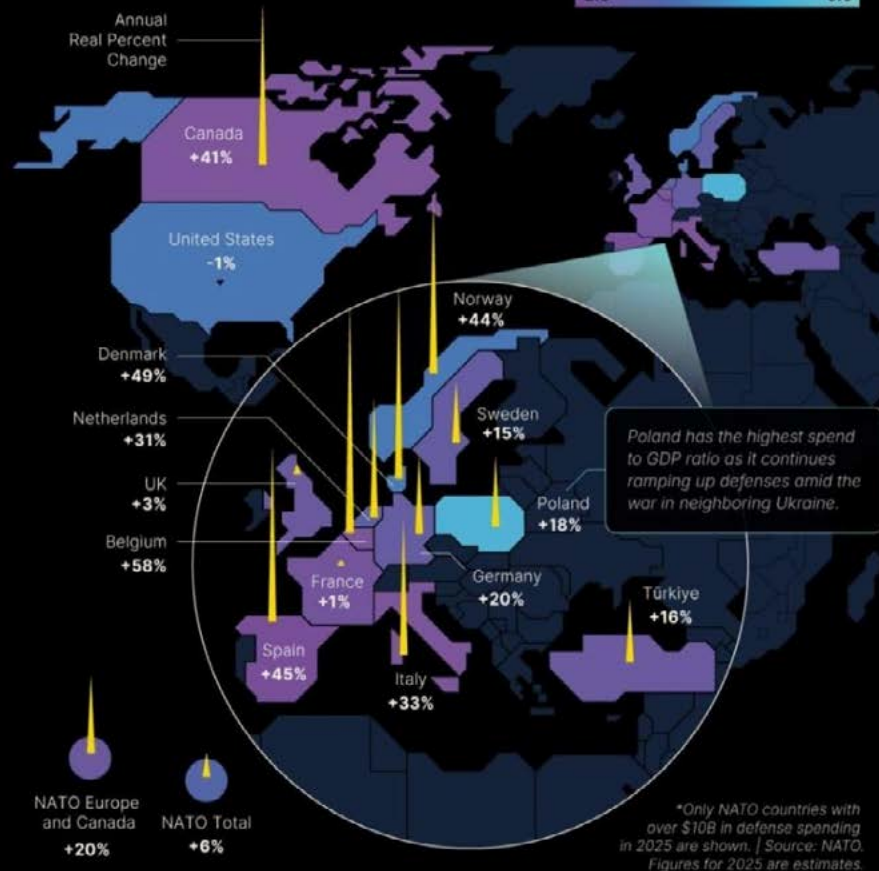


INCREASE IN DEFENSE SPENDING *of Select NATO Countries*

Apart from the U.S., all of NATO's largest defense spenders* increased their spending in 2025.

2025 Defence Spending as % of GDP

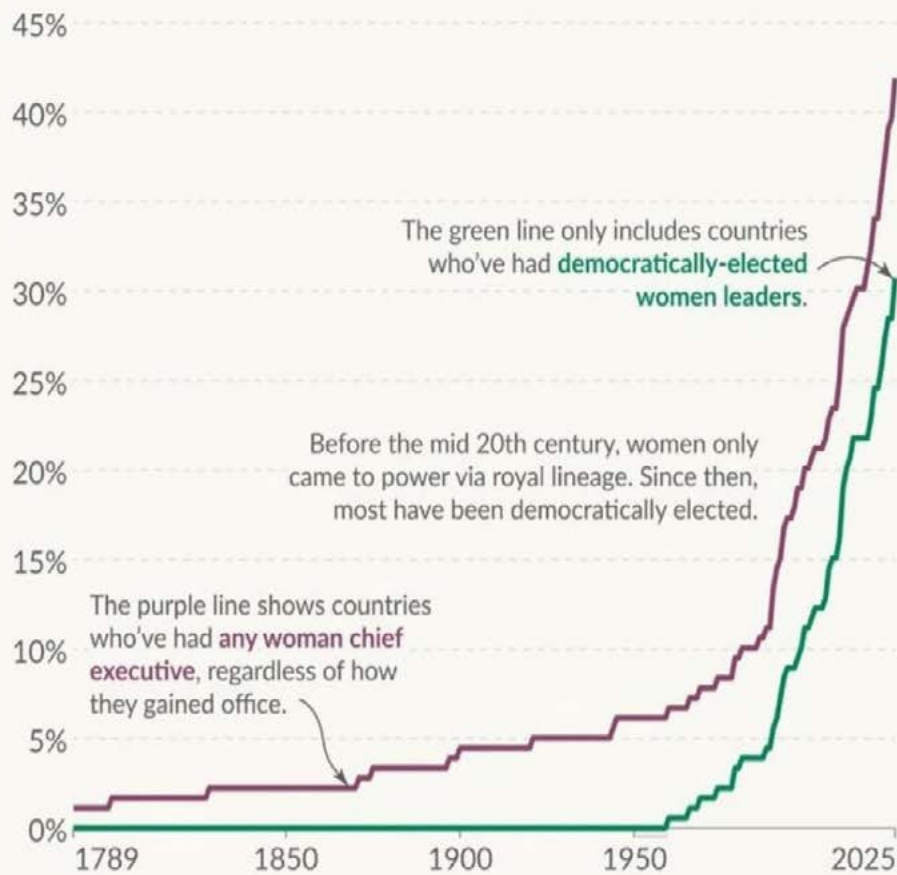
2.0 5.0



More than 40% of all countries have been led by a woman

Our World in Data

% of current countries that have had a woman as chief executive since 1789. The chief executive is the head of government or the head of state, whoever has more power.



Data source: Varieties of Democracy Institute (V-Dem; 2026)

CC BY

Quality of Life

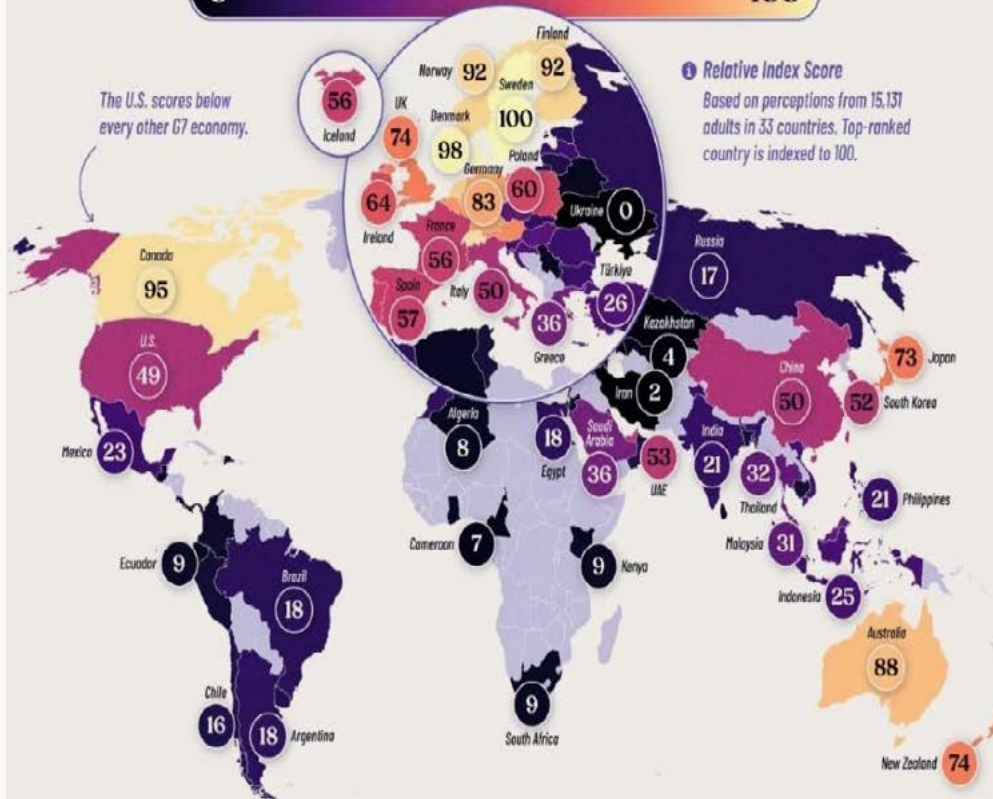
0

100

The U.S. scores below every other G7 economy.

Relative Index Score

Based on perceptions from 15,131 adults in 33 countries. Top-ranked country is indexed to 100.



 **VISUAL CAPITALIST**

Survey conducted between Dec 2025 and Feb 2026. Analysis covers 85 countries qualified by GDP, FDI, tourism, or Human Development Index benchmarks. Source: 2026 Best Countries Index, The Wharton School at the University of Pennsylvania.

 **voronoi**
BY VISUAL CAPITALIST

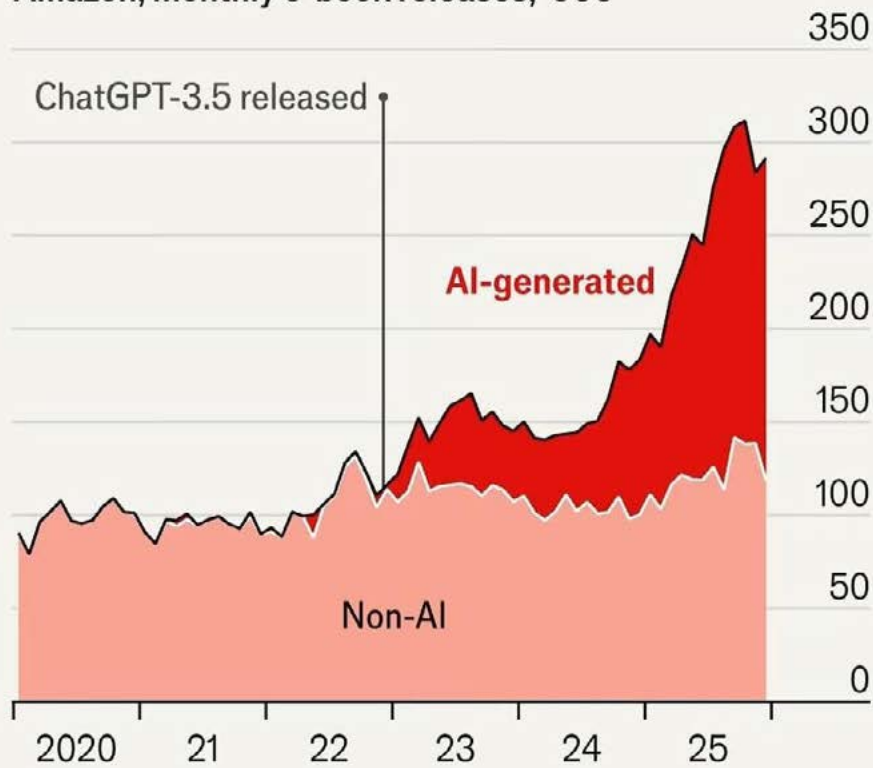
Where Data Tells the Story

Download on the
App Store

GET IT ON
Google Play

AI-generated books are on the rise

Amazon, monthly e-book releases, '000

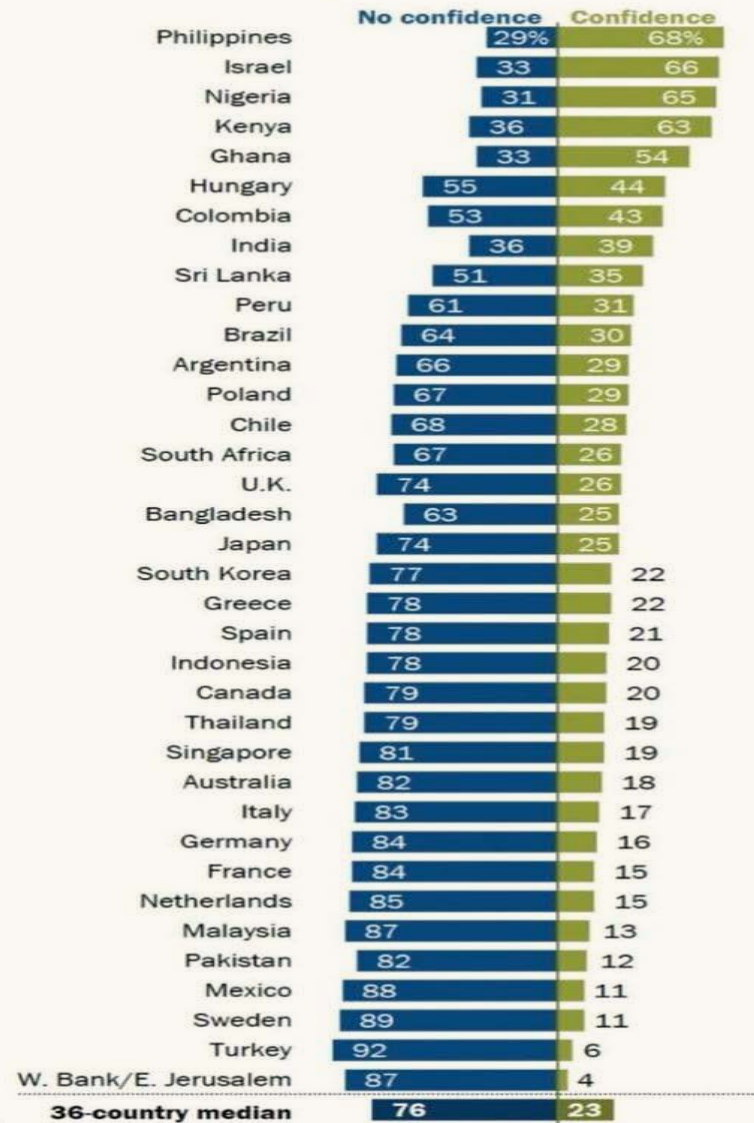


Source: "AI and the quantity and quality of creative products: have LLMs boosted creation of valuable books?", by I. Reimers and J. Waldfogel, 2026



Widespread lack of confidence in Trump

% who have ___ in U.S. President Donald Trump to do the right thing regarding world affairs



Note: Those who did not answer or said "Never heard of this"

انضم إلينا
JOIN US



TRENDS GROUP
مجموعة تريندز